



# حياة مكشوفة

نساء بدون مكانة مدنيّة في

حيفا ومنطقة الشمال تقرير بحث- ملخّص

روت بريسير

ترجمة: منى أبوبكر

امراة لامراة- مركز نسويّ حيفا

# حياة مكشوفة

نساء بدون مكانة مدنيّة في

حيفا ومنطقة الشمال تقرير بحث- ملخص

روت بريسير

ترجمة: منى أبوبكر

امرأة لامرأة- مركز نسويّ حيفا



מרכז פמיניסטי חיפה  
المركز النسوي حيفا

## نساء بدون مكانة مدنيّة في إسرائيل

يساعد مشروع "نساء بدون مكانة مدنيّة في إسرائيل" نساء بدون مكانة أو صاحبات مكانة مؤقّته، كما يعمل من أجل تغيير القوانين الحاليّة وتطوير سياسة تدعم حقوق ورفاهيّة وأمان هؤلاء النساء. يتدخّل المشروع في المجالات التالية: تعزيز مناليّة الخدمات الصحيّة، وخدمات الرفاه الاجتماعيّ والخدمات المختلفة التي من شأنها أن توفّر الحماية، تعزيز حقوق العمل، حماية النساء اللواتي يعتمدن على أزواجهنّ ويتعرّضن بشكلي متزايد للعنف الحميميّ والجسديّ والعاطفيّ والاقتصاديّ، تقليص العزلة الاجتماعيّة التي تعيشها نساء بدون مكانة، تنظيم دورات لغة عبريّة، تنظيم تدريبات عمليّة وورش حول موضوع التشغيل، والحقوق الاجتماعيّة والحقوق القانونيّة... ساعد المشروع بين السنوات 2018-2019 ثمانين امرأة بدون مكانة. تمّ إنشاء شبكة متعدّدة المنظّمات في إطار المشروع من أجل تعزيز السياسات المتعلّقة بموضوع النساء اللواتي بدون مكانة، وتشمل الشبكة منظّمات مجتمع مدني في شماليّ البلاد وأيضًا مندوبين عن خدمات الرفاه الاجتماعيّ والصحة.

## امرأة لامرأة- مركز نسويّ حيفا

تأسّس "امرأة لامرأة- مركز نسويّ حيفا" في عام 1983، وهو أقدم منظمّة ميدانيّة نسويّة في إسرائيل. يهدف المركز إلى النهوض بمكانة وحقوق النساء والفتيات والطفلات، وتعزيز السلام، والأمان والعدالة الاقتصاديّة-الاجتماعيّة من منظور نسويّ، وذلك من خلال التعليم والبحث ونشر المعلومات وتنظيم المناسبات العاقة وتغيير السياسات.

البريد الإلكتروني: [isha@isha.org.il](mailto:isha@isha.org.il), [isha.wws@gmail.com](mailto:isha.wws@gmail.com)

هاتف: 04-8650977

العنوان: أرلوزوروف، بناية رقم 118، حيفا

موقع الإنترنت: <http://isha2isha.com>

## حياة مكشوفة

نساء بدون مكانة مدنيّة في

حيفا ومنطقة الشمال تقرير بحث- ملخص

روت بريسير

ترجمة: منى أبوبكر

في الفترة بين تشرين الثاني 2018 وحزيران 2019، أجري في "امرأة لامرأة- مركز نسويّ حيفا" بحث عن النساء اللواتي بدون مكانة مدنيّة في حيفا ومنطقة الشمال، كجزء من مشروع حول هذا الموضوع. يهدف البحث إلى دراسة تداعيات انعدام المكانة المدنيّة بالنسبة لنساء من ثلاث مجموعات نلتقي بها في إطار أنشطة المشروع والمنظمة: المجموعة الأولى هنّ فلسطينيات من سگان الضفة الغربيّة وغزّة، متزوجات لفلسطينيين أصحاب إقامة دائمة أو جنسيّة إسرائيلية، أو المقيمات في إسرائيل نتيجة ملاحقة، أو جنن مع أفراد عائلتهنّ بعد الحصول على تصريح دخول أو إقامة. المجموعة الثانية هنّ طالبات اللجوء من أفريقيا (غالبتهن الساحقة من إرتريا). أمّا المجموعة الثالثة فهنّ نساء من شرق

أوروبا تمّ اللّجأ بهنّ في صناعة الجنس، أو متزوّجات من مواطني إسرائيل، أو اللواتي خسرن مكانتهنّ عند انفصالهنّ عن زوج هو مواطن إسرائيليّ قبل انتهاء العمليّة التدريجيّة للحصول على المواطنة، وذلك بسبب عنف أزواجهن وتهديد حياتهنّ وحياة أبنائهن، في الكثير من الحالات.

يشير المصطلح "نساء بدون مكانة" الوارد في هذا التقرير إلى مجموعة متنوّعة من النساء من المجموعات الثلاثة اللواتي في حوزتهنّ تصريح دخول أو إقامة مؤقتة، أو نساء دخلوا إلى إسرائيل ويقمن فيها بدون تصريح. لكلّ مجموعة خصائص مختلفة لوصولهنّ إلى البلاد، بحيث يتم تصنيف "قصة" كلّ امرأة بدون مكانة بشكلٍ مختلف، كما تختلف أيضًا إجراءات تنظيم إقامتهن. بكلمات أخرى، تتأثّر الحياة اليوميّة للنساء بدون مكانة بانتمائهنّ الإثني-القوميّ، ومن طريقة دخولهنّ لإسرائيل، ومن مكانتهنّ الحاليّة، ومن سبب طلب الحصول على مكانة مدنيّة.

تتواجد النساء بدون مكانة على هوامش المجتمع الإسرائيليّ ولا تتمتعن بإنجازات النسويّة في إسرائيل (كريتسمان-أمير وأخريات، 2013). سياسة اللجوء، وقانون المواطنة أمر مؤقت (2003) وقانون الدخول إلى إسرائيل، هي سياسات وقوانين تعرّض النساء بدون مكانة لمخاطر كبيرة بكلّ ما يتعلّق بحقوقهنّ داخل النواة العائليّة، وبمكان العمل، وبملاقاتهنّ مع الرجال، فتواجهن ظواهر الإقصاء والحرمان والإساءة. لو واجهت نساء إسرائيليات هذه الظواهر يتمّ النظر إليها على أنّها ظواهر مرّضيّة وبمثابته تحدّد للعلاج النسويّ. لا تتمتع هؤلاء النساء بحماية قانون العمل للنساء، ولا من التفضيل المُصحّح أو من أيّ حساسيّة فائضة بالنسبة لوضعهنّ كنساء بدون مكانة، كما لا يتم علاج العنف الزوجيّ والجنسيّ الذي يعانين منه علاجيًا

لائقًا ووافيًا من طرف سلطات إنفاذ القانون، حيث إنّ الوصول إلى هذه السلطات غير متاح لهنّ (نفس المصدر، ص. 334). لا توجد مناليّة للتعليم أيضًا عند جزء كبير من النساء بدون مكانة، ولذلك يعملن في بيوتهنّ، أو يرعين أبنائهنّ، كما أنّهن يساهمن في كسب الرزق. تعمل الكثيرات منهنّ فيما يُسمّى "أعمال الياقة الوردية" التي تتعلّق برعاية المسنّين والأطفال، وبأعمال التنظيف، وتقديم الخدمات الجنسيّة مقابل الدفع، وخصوصًا عندما يكون الحديث عن ضحايا الاتجار بالبشر، واللواتي يرتبط تواجدهنّ في إسرائيل بفقدان حريّتهنّ، وبالسيطرة على أجسادهن. يتم تشغيلهنّ في حالات عديدة بظروف متدنّية، ولا يحظين بكلّ الحقوق التي يضمنها قانون العمل في إسرائيل (نفس المصدر، ص. 338).

## البحث

يعتمد البحث الذي أجريناه على عدّة مصادر: مقابلات مع عشر نساء بدون مكانة أجريت باللّغات العربيّة والروسية والتغريبيّة والإنجليزيّة والعبريّة (بحسب تفضيلهنّ)؛ مقابلات ومحادثات مع ثلاث عاملات اجتماعيّات وعاملات في مجال الرعاية الصّحيّة في حيفا ومنطقة الشمال؛ مقابلات ومحادثات مع ثلاثة مندوبين عن منظمات المساعدة والتغيير الاجتماعيّ التي تتعامل مع الأشخاص بدون مكانة في حيفا والشمال؛ توثيق أحداث مختلفة حول موضوع الأشخاص بدون مكانة في حيفا؛ توثيق لقاءات منتدى الأشخاص بدون مكانة، التي شاركت فيها مندوبات عن المؤسّسات الرسميّة ومندوبات عن منظمات المساعدة والتغيير الاجتماعيّ، والتي أجريت في الفترة الواقعة ما بين تشرين الثاني 2018 وحزيران 2019؛ بيانات صادرة عن منظمات المساعدة على مرّ السنوات؛

مواد قضائية مثل الالتماسات والنقاشات القضائية؛ وبيانات ميدانية دوّنتها الباحثة (روت بريسير) ومركّزة المشروع (أيلدا أولبير). يوفّر التقرير مسدًا أوليًا، ولذلك لا يدّعي أنه يستنفذ بحث القضية، وإنما يطرح منظورًا نسويًا لمسألة المكانة المدنية ويمسح سبل التعامل مع هذا الواقع- من قِبَل النساء بدون مكانة وكذلك من قِبَل منظمات المجتمع المدني وموظّفات المؤسسات الرسمية.

تركّز غالبية التقارير والأبحاث حول الأشخاص بدون مكانة في إسرائيل على مجموعة متجانسة من ناحية إثنية وقومية أو سردية، مثلًا: طالبات/طالبى اللجوء، مهاجرات/مهاجري العمل، النساء والرجال الذين تمّ الاتجار بهم، أو الفلسطينيين/الفلسطينيين سكّان المناطق المحتلة. في حالات أخرى، تركّز في جانب واحد من هذه الظاهرة، مثلًا، النساء بدون مكانة الناجيات من العنف واللواتي توجّهن للملاجئ. نتطرّق في هذا التقرير للمحور الجنساني، ونفحص نساءً من المجموعات الثلاث، واللواتي تختلف قصص مجيئهنّ، وتجاربهنّ مع المؤسسة، واللوائح والقوانين التي تصنّفهنّ وترتّب إقامتهن، والسياق المجتمعيّ الذي يعشن فيه. تبين لنا خلال سيرورة جمع البيانات والكتابة إلى أيّ مدى أصبح تصنيف المكانة أمرًا مضرًا، بسبب اللوائح والإجراءات التي تتغيّر بشكلٍ دائمٍ، وبسبب غياب تنظيم مواضيع معيّنة وانعدام المعلومات أو وجود معلومات متناقضة، وكذلك بسبب جهود منظمات الحقوق في الجبهة القضائية (غالبًا في محكمة العدل العليا). على أثر ذلك، يقترح التقرير جوابًا على الأسئلة التالية: ما هي المكانة؟ متى وكيف تخسر هؤلاء النساء المكانة؟ متى وبأيّ ظروف يحصلن على المكانة؟ وما هو الأمر الذي يناضلن من أجل الحصول عليه؟ هل المكانة هي تصنيف موحدٍ وعمّم أم أنّها عبارة عن موقف دائمٍ التغيّر؟ وأخيرًا، ما هي

البنى التحتية والتكتيكات المتاحة لخدمة النساء والمجتمع الذي يعشن فيه من أجل التعامل مع العنف البيروقراطي وتخلي المؤسسة عنهن؟

التقرير مركّب من ثلاثة أقسام. يسمح القسم الأول، بإيجاز، عدّة مصطلحات أساسية وخصائص وصول النساء والرجال من هذه المجموعات إلى البلاد وإقامتهم فيها، كما يشير إلى الجانب الجنسانيّ وضرورة التحليل النسويّ. يطرح القسم الثاني السؤال: ما هي المكانة؟ على الرغم من أنّ هذا السؤال يبدو سؤالاً قانونياً بسيطاً، إنّما في الواقع، وكما سنبيّن لاحقاً، فإنّه سؤال مركّب للغاية، ليس فقط لأنّ الحديث يدور عن نساء بحوزتهنّ تصاريح إقامة بأنواعها المختلفة- بحسب المجموعة الإثنيّة والقوميّة التي تنتمي إليها، ووفقاً "للقصة" التي يجسدها- وإنّما أيضاً لأنّ المكانة أو سلب المكانة هي ليست أمراً ثابتاً ومطلقاً، وإنّما هي عبارة عن حدث يحصل بشكل يوميّ، ويبدأ في عدّة حالات في "الوطن"، أي قبل دخولهنّ إلى إسرائيل. لأنّ ضابطة المكانة هي أمر تركز ذكره في قصص النساء وفي مختلف النقاشات التي أدارتها منظمات المساعدة والنساء المهنيّات، يعكس هذا الفصل العنف البيروقراطيّ والتخليّ المؤسّساتيّ

<sup>1</sup> التخليّ المؤسّساتيّ هو مصطلح يتطرق للمواطنين أصحاب المكانة الرسميّة وأيضاً لمن لا مكانة له. يصف هذا المصطلح السياسة التي تعتمد على تصنيف السكّان بحسب القيمة الإنتاجيّة التي يقدّمونها لاقتصاد السوق، في حين أنّه يُنظر إلى مجموعات سكّانيّة معيّنة أنّها غير ضروريّة لأنها لا تساهم في الإنتاج. مثلاً: الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، سكّان مؤسّسات الشيخوخة، أو أشخاص مع إعاقات. لا تعتمد سياسة التخليّ على الانعتاق المؤسّساتيّ من هذه المجموعات السكّانيّة وحسب، وإنّما أيضاً على ضبط التدخل المنهجيّ الذي يخلق معاناة إضافيّة بعدّ ذاته. يعتمد التخليّ المؤسّساتيّ على افتراض أخلاقيّ بأنّ مجموعات سكّانيّة معيّنة لا تستحق العطف والعلاج، وأنّها ليست من مسؤوليّة الدولة، والتي ترعى مجموعات سكّانيّة أخرى لها قيمة إنتاجيّة عالية، بينما تتخلى عن مجموعات أخرى (Biehl, 2005; Giroux, 2006).



الذين يمنعان من النساء بدون مكانة العيش بكرامة وبأمان، كما تشغل عددًا كبيرًا من منظمات المجتمع المدنيّ التي تحاول تغيير السياسات، أو إنفاذ إجراءات قائمة ولكن لا يتم تنفيذها. يبحث القسم الثالث، والذي يختم هذا التقرير، خطاب الطوارئ الذي تبزّر دولة إسرائيل بواسطته منح خدمات ضروريّة أساسيّة لنساء بدون مكانة. تطرّقنا في هذا القسم إلى معنى نظام فرز بني البشر كأداة بيروقراطيّة تدير إسرائيل بواسطتها الأجانب المقيمين فيها، وتحديد اللحظات التي تحظى فيها النساء بدون مكانة لأنّ تكنّ مرئيّات ومعترف بهنّ ويحصلن على الخدمات. تطرّقنا أيضًا إلى المعايير المؤسّساتيّة التي تحاول النساء المهنيّات ومنظمات المجتمع المدنيّ أن ترفع من شأنها لدمج النساء بدون مكانة في أطر انتماء وحماية (محدودة). قد يساهم هذا القسم في صياغة استراتيجيّة عمل.

## المكانة في إسرائيل

المنطق الناظم للمكانة المدنيّة في دولة إسرائيل هو منطق إثنيّ. يتم توجيه الحكم من خلال، ومن أجل، مجموعة إثنيّة مهيمنة واحدة تعيش في مناطق الدولة، وأيضًا في خارجها (يفتاحيل، 2000). بكلمات أخرى، لا تقوم دولة إسرائيل على "ديموس" (شعب)، أيّ هيئة تشمل كلّ المواطنين داخل منطقة معيّنة، ولفقط هؤلاء المواطنين، وإنّما تقوم على أساس "إثنوس" - هيئة تشمل كلّ من له أصول مشتركة، أيّ اليهود (نفس المصدر). يتّخذ النظام الإثنوقراطيّ تدابير مختلفة للحفاظ على الطابع اليهوديّ للدولة، مثل تقسيم الحقوق: في دولة اليهود، تُمنح كلّ الحقوق لليهود فقط، بينما تمّ إقصاء السكّان العرب من وضعيّة المواطنة الكاملة (نفس المصدر). يتم استخدام المكانة كمنظومة فرز

يتم من خلالها تصنيف الأشخاص إلى دول ذات سيادة، ويتصلون بها بروابط قانونية مُلزمة، ويتم تعريف التزامات الدولة ومؤسساتها بحسبها **تجاه المواطنين وتجاه الأجانب**، ويتم ضبط الدخول إلى الدولة والإقامة والمشاركة السياسية فيها (Bauböck, 2006, pp. 16-17). يملي الطابع الإثنوقراطي لدولة إسرائيل منظومة العلاقات بين اليهود وغير اليهود، أي بين من لا شك في انتمائهم للدولة وبين الأجانب (يفتاحيل، 2000).

تعكس ثلاثة قوانين تنظّم الدخول والإقامة والتجنيس في إسرائيل الطابع الإثنوقراطي للدولة: **قانون العودة- 1950**، والذي يتيح لكلّ يهوديّ في العالم الهجرة إلى إسرائيل والحصول على جنسيّة إسرائيلية تلقائيًا؛ **قانون الدخول لإسرائيل- 1952**، والذي يحدّد الإجراءات والشروط **للحصول على** تصريح دخول وإقامة في إسرائيل لمن هو ليس مواطنًا إسرائيليًا؛ ولا يستجيب لمعايير قانون العودة، **وأيضًا قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)- 2003**، الذي أُعدّ من أجل تقييد زواج العرب في إسرائيل من سكّان المناطق المحتلّة (الضفة الغربيّة وجزّة)، خوفًا من أن يخلق هذا النوع من الزواج، والذي يمنح مواطنة للفلسطينيين الذين يتزوّجون من مواطني إسرائيل، مشكلة ديمغرافية من خلال انتقال الفلسطينيين إلى داخل منطقة الخطّ الأخضر. يمنع عمليًا هذا القانون لم شمل العائلات الفلسطينية (درايشبيتس، 2010).

<sup>2</sup> إلّا في حال كان يعمل طالب الجنسية بحسب قانون العودة ضدّ الشعب اليهوديّ، ويمكن أن يعرّض صخّة الجمهور أو أمن الدولة للخطر، أو له ماضي جنائيّ ويمكن أن يعرّض سلامة الجمهور للخطر (درايشبيتس، 2010).

## نتائج البحث

تظهر ثلاثة ادعاءات مركزية من نتائج البحث عن النساء بدون مكانة في حيفا ومنطقة الشمال، والذي أجري في العام الأخير في "امرأة لامرأة". **الادعاء الأول** هو أن "المكانة" هي فئة مرنة تتطرق للجهات التي تفت شيطنتها في الخطاب العام، والتي تبرز التخلي المؤسساتي عن المسؤولية تجاهها. أطلقنا اسم "حياة مكشوفة" على هذه الوضعية إلهامًا من المصطلح الذي أطلقه الفيلسوف جورجيو أغامبين (2003)، لوصف الحياة التي تفت هجرتها **بشكل قانوني**. يدور الحديث عن استثناء يتيح نزع حياة الناس من مجال إشراف وحماية القانون. الحياة المكشوفة هي عبارة عن اللحظات التي لا تنطبق فيها القاعدة القانونية على جهات معينة، وفيما يلي أمثلة حول ذلك مأخوذة من المقابلات التي أجريناها: دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجور؛ انعدام الأمن الغذائي؛ انتهاك حق الطفل بحمايته والاهتمام به؛ انتهاك التعليم؛ عدم تسجيل تقرير حادثه على يد أفراد الشرطة الحاضرين فيها؛ إدارة جلسة لجنة إجهاض دون أن تفهم المتوجهة اللغة المحكية في الجلسة؛ اتخاذ إجراءات طبية دون موافقة صريحة؛ الإهمال أثناء العلاج في المستشفى؛ وسلب الحقوق خلال الاعتقال. في هذا الوضع الذي يتم فيه تعليق المعايير القانونية، تصبح منظومة العلاقات بين الدولة وبين النساء بدون مكانة علاقة **تخلي بحماية القانون**، مع استغلال الإمكانيات الإنتاجية التي تقدمها هذه النساء، وخصوصًا في صناعة الجنس وفي الأعمال المتعلقة بالرعاية والتنظيف (كريتسمان-أمير وأخريات، 2013؛ Parvulescu، 2014).

خاصية إضافية للحياة المكشوفة هو امتناع النساء بدون مكانة عن التوجه للسلطات، ابتداءً من المطالبة للحصول على خدمة أو تطبيق إجراء، أو حتى تقديم شكوى أو رسم الحدود في التفاعلات اليومية. الامتناع هو نتيجة خوف يشعر بالشلل من لفت انتباه السلطات، والذي قد يؤدي إلى فرض العقوبات بدلاً من توفير الرفاهية والعدالة. بكلمات أخرى، أحد المعاني المركزية لانعدام المكانة ووجود "حياة مكشوفة" هو التخلي عن الوكالة الاجتماعية. وعن القدرة على العمل أو المبادرة. تتأزم منالتي المعلومات وشعور انعدام الحيلة عندما يدور الحديث عن أمهات لأطفال. كما ذكرت عدة نساء أجرينا معهنّ مقابلات، يُضعف هذا الأمر قدرتهنّ على القيام بوظيفتهنّ الوالدية، كما يصفن تأثير التهديدات التي يتعرّضن لها بالتفاعلات اليومية والذي يشعرهن بالشلل، والتي تكون في أغلب الأحيان تهديدات بالتوجه إلى خدمات الرفاه الاجتماعي أو الشرطة. يقلص هذا التهديد المستمرّ قدرتهنّ على رسم الحدود أو على المطالبة بالحقوق.

فيما يلي أمثلة لنذويت التهديد وللامتناع عن القيام بعمل ما: تتنازل نساء بدون مكانة عن النفقة من والد أبنائهنّ كي لا يثرن غضبه، وخوفاً من أن يعرقل جهودهنّ للحصول على مكانة؛ وتلغي النساء شكاوى عن تحرّش جنسيّ في مكان العمل بضغطٍ من مشغليهنّ كي لا يخسرن رزقهنّ؛ وعندما يقدمن شكوى عن أب يسيء جنسيّاً لأبنائهنّ يكون الردّ أنّهنّ يجب أن يخضعن لتقييم نفسيّ ويتم تهديدهنّ بخسارة حضانة أبنائهنّ. أيّ أنّ المكانة أو عدمها هي ليست فقط حقيقة رسمية أو تتعلّق بالسيرة الذاتية للمرأة، ولا يتمّ تحديدها بحسب الإجراءات والقوانين فقط- المكانة هي نتاج منظومة علاقات اجتماعية، وتعتمد على ممارسات متكرّرة يتم التعبير عنها في المنظومات البيروقراطية وفي الأشخاص الذين من

المفروض أن يكونوا حُرًا لهذا المنظومات. يتم تجنيد كل ذلك من أجل **"موضعة" النساء**- أي تحويلهن بشكلٍ فعّال ويوميّ لنساء بدون مكانة. بكلمات أخرى، المكانة هي ليست تصنيفًا اجتماعيًا، وقانونيًا وثقافيًا فقط، وإنما سيرورة تصنيف مستمرة، تميّز ما بين الهيئات التي تستحق أن يُنظر إليها كهيئات إنسانية، وبين الهيئات التي يتم اعتبارها معدومة الإنسانية، وهي سيرورة تكشف الإنسان على نوع من عنف لا يتم اعتباره جريمة (Weheliye, 2014; Ziarek, 2008).

يقودنا هذا إلى **الادعاء الثاني** للبحث، وهو أن الحياة في ظلّ العنف المحتمل، والخطر الدائم لاندلاعه، هو بحدّ ذاته شكل من أشكال العنف. العنف الهيكلّي هو نتيجة المنظومات البيروقراطية في الدولة، ويعتمد على نظام إكراه مؤسّساتي واسع، ويتمّ التعامل معه على أنه طريقة عمل عاديّة ومقبولة (هرتسوغ، 2004). لذلك، لا يفهم العنف المؤسّساتي كعنف وإنما **كفعل سلطوي شرعيّ**، وخصوصًا عندما يكون من خلال استخدام صلاحية قانونية، أو إجراءات بيروقراطية منضّمة جيّدًا وبالتعاون مع منظمات وكيلة أخرى (الرفاه الاجتماعيّ، التعليم، الشرطة والمحاكم). بهذه الطريقة، ينكشف الأشخاص الضعفاء من ناحية اجتماعية-اقتصادية، والذين بحوزتهم موارد شحيحة وهم في مكانة اجتماعية حسّاسة، على تداعيات العنف البيروقراطيّ أكثر من غيرهم (هرتسوغ، 2004). بكلمات أخرى، يؤدّي العنف الهيكلّي إلى **ضرر نفسيّ أو جسديّ عند مجموعات سكانية معيّنة، ويحدّ من حرّيتها**. مجرد وجود العنف المحتمل والخوف بأن يتم استخدام هذا العنف هو بحدّ ذاته عنف (Graeber, 2012, pp. 113). بهذه الطريقة، تعيش النساء بدون مكانة في بُعدين وبتناقض تامّ: من ناحية، ضمن مجموعة سكانية تتسم بالتخلّي المؤسّساتي والهجر التام،

"أشباح"، أو كما وصفها أحد الموظّفين في منطّات المساعدة: "حياة من تحت الرادار"، ومن ناحية أخرى، ضمن مجموعة سكانيّة يبرز شكلها وطريقة تصنيفها إبرازاً مفرّطاً، والذي يتطلّب، كما ذكر ديفيد غرايير (نفس المصدر)، إلماً بالمنظور المهيمّين وتفسيره تبعاً، وفك الشيفرة بشكلٍ دائمٍ كأداة للتنبؤ والبقاء.

ولكن، وبموازاة المنطق المهيمّين، تطوّر منطق قابل لتفسير الوكلاء الاجتماعيّين- وهذا هو الادّعاء الثالث لهذا البحث. هناك تصنيفين رسميّين لمعدومي المكانة تعترف بهما الدولة، ويتوقّران لخدمة مانحي الخدمات لاستغلال البنى التحيّية المتوفّرة وإلتاحة الخدمات والرفاه الاجتماعيّ (مع أنّهما محدودان جدّاً). تستند هذه البنى التحيّية إلى ما أطلقت عليه مندوبات الرعاية الصحيّة والرفاه "حالة طوارئ"، والتي تشمل حالات يكون فيها الأولد في خطر أو ضحايا عنف حميميّ. تتطوّر البنى التحيّية البديلة- الإنسانيّة من خلال تفسير الأنظمة التي تُعنى بحالات الطوارئ والخطر تفسيراً إبداعياً، وتعتمد على تعاون بين نساء بدون مكانة ومانحي الخدمات ومندوبي المؤسّسة الرسميّة والمجتمع المدنيّ (Simone, 2004). يدور الحديث عن بنى تحيّيّة تنمو في الأماكن التي تفشل فيها السياسة الرسميّة، وذلك استجابةً للاحتياجات الملّحة والواقع الصعب. تنشأ، إذًا، داخل منطق الطوارئ ظروف للاستجابة والعمل، ولطرح قصّة أخرى وتفسير جديد لتصنيفات مثل "متسلّلين"، "طوارئ"، "تدعيم"، "رفاه". لا ينكشف فقط العنف الهيكلّي والتخلّي المؤسّساتيّ نتيجة هذا المجهود المشترك- بل ينكشف أيضاً احتمال أفق مختلف، وسلوك ممكن آخر، وواقع بديل يظهر ويشير إلى إمكانيّة وجود بنى تحيّيّة وخدمات وظروف حياة لا تنطوي على الموت الاجتماعيّ (Gordon, 2011, p. 6).

## المصادر

אגמבן, ג'ורג'יו (2003). הומו סאקר: הכוח הריבוני והחיים החשופים (תרגום: נמרוד אביעד ומוניקה פולק). בתוך: שי לביא (עורך), *טכנולוגיות של צדק: משפט, מדע וחברה* (עמ' 395–434). תל אביב: רמות, אוניברסיטת תל אביב.

דריישפיץ, שוריק (2010). מיהו אזרח בישראל. *פרלמנט*, 67.

<https://www.idi.org.il/parliaments/11099/11103>

הרצוג, אסתר (2004). אלימות ביורוקרטית וטובת הקטין. בתוך: לוי עדן, אראלה שדמי וישראל קים (עורכים), *רודפי צדק, מחקרים בפשיעה ובאכיפת חוק בישראל*. תל אביב: הוצאת צ'ריקובר. [https://myfamilythoughts.wordpress.com/2009/07/11/alimutbiyorokratit/#\\_edn1](https://myfamilythoughts.wordpress.com/2009/07/11/alimutbiyorokratit/#_edn1)

יפתחאל, אורן (2000). 'אתנוקרטיה', גיאוגרפיה ודמוקרטיה: הערות על הפוליטיקה של ייחוד הארץ. *אלפיים*, 19, 78–105.

קריצמן-אמיר, טלי, בן-דור, ענת, וורגפט, נורית (2013). בין ניטרליות להזנחה: מבקשות מקלט ופליטות בישראל. *משפט וממשל*, טו, 329–371.

Bauböck, Rainer (2006). Citizenship and migration: Concepts and controversies. In: Rainer Bauböck (ed.), *Migration and citizenship: Legal status, rights and political participation* (pp. 15–32). Amsterdam: Amsterdam University Press.

Biehl, João (2005). *Vita: Life in a zone of social abandonment*. Los Angeles, CA: University of California Press.

Giroux, Henry A. (2006). The politics of disposability. *Dissident Voice*.  
<http://dissidentvoice.org/Sept06/Giroux01.htm>

Gordon, Avery (2011). Some thoughts on haunting and futurity.  
*Borderlands, 10(2)*, 1–21.

Graeber, David (2012). Dead zones of the imagination: On violence, bureaucracy, and interpretive labor. *HAU: Journal of Ethnographic Theory, 2(2)*, 105–128.

Parvulescu, Anca (2014). *The traffic in women's work: East European migration and the making of Europe*. Chicago and London: The University of Chicago Press.

Simone, AbdouMaliq (2004). People as infrastructure: Intersecting fragments in Johannesburg. *Public Culture, 16(3)*, 407–429

Weheliye, Alexander G. (2014). *Habeas viscus: Racializing assemblages, biopolitics, and black feminist theories of the human*. Durham: Duke University Press.

Ziarek, Ewa Plonowska (2008). Bare life on strike: Notes on the biopolitics of race and gender. *South Atlantic Quarterly, 107(1)*, 89–105.

\* هذا المنشور هو تلخيص لتقرير بحثي كامل (متوفر في اللغة العبرية). حصل البحث على مصادقة لجنة أخلاقيات البحث الإنساني في المركز النسوي "امرأة لامرأة"، مصادقة رقم 001. تلخيص التقرير متوفر في اللغات: العربية، الروسية، التغرينية (الاثيوبية)، العبرية والانجليزية، للنسخة الالكترونية يمكن التوجه الى [isha.www@gmail.com](mailto:isha.www@gmail.com)



يُنشر هذا البحث بفضل دعم Anne Frank Fond, Women's World Day of Prayer Mediterranean Women's Fund, Genesis Prize Foundation, Kahn Foundation, מתן משקיפים בקהילה, British Shalom-Salaam Trust, National Council of Jewish Women.



National Council of Jewish Women



ANNE FRANK FONDS®  
FOUNDED BY OTTO FRANK

تدرج المحتويات ضمن المسؤولية الحصرية لـ "امرأة لامرأة- مركز نسوي حيفا"، ولا يمكن تفسيرها بأي حال من الأحوال على أنها تعكس موقف الجهات الممولة.

